Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 17-40
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Estimate the size of the hidden economy and its impact on some economic variables Iraq is a case of study for the period (2010-2021)

Hamid Hassan Khalaf*, Samar Saad Rashid Saleh
College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
Hidden Economy, Economic Variables in Iraq, Inflation, Unemployment.

Article history:
Received 01 Apr. 2023
Accepted 26 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hamid Hassan Khalaf
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The study focused on an important economic aspect to analyse and conceal the economic impacts on many macroeconomic variables, namely, unemployment and inflation, in terms of standards and analysis. To achieve research objectives, research is divided into three parts. The first part addresses the theoretical framework of the concept of implicit (hidden) economics, which accordingly is divided into three needs. Part I deals with the definition and perception of a hidden economy. The second requirement includes hidden economic sources that generate hidden economic activities, i.e. illegal and unregistered economic activities. The second category is legal economic activities that are not involved or registered, and also includes one method of measuring the hidden economic scale, i.e. the fixed percentage method. The third requirement addresses the impact of the hidden economy, which includes economic and social impacts. The second, the trend towards the development of Iraq's hidden economy, is divided into three sections. The first includes the subject of Iraq's unemployment rate and its types, and with regard to the second requirement, presenting the activities of the illicit hidden economy during the period of study (2010-2020) of financial and administrative corruption and its indicators. The third called for analysis of some macroeconomic variables around the hidden economy, including inflation and

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

	unemployment. They are the subordinate variables, while the second requirement is to estimate economic variables and the standard model of the size of Iraq's hidden economy using the Pearson method and a statistical procedure for the use of Eviews12, and it has been found that there is no moral difference. between the size of the hidden economy and the rate of unemployment and the impact of inflation. The third requirement includes economic analysis. In terms of criteria, the results indicate that there is no interaction between a hidden economy, inflation and unemployment. While in practice a hidden economy wastes public funds and environmental crimes, including toxic waste crimes and contaminated exports. Iraq's invisible economy is a phenomenon of social underdevelopment. Iraq's hidden economic phenomenon must be studied by a specialized research team. The State shall provide all facilities for the study, diagnosis, measurement and accounting of this phenomenon. The detection, identification, accounting and control of this phenomenon is the first step necessary to deal with it and to work hard to stabilize the political and security stability of the country, because it is one of the factors affecting the number of hidden economic activity, because as long as the country's security and political situation is stable, it will reduce the size of the hidden economy.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 17-40
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (2010-2021)

حميد حسن خلف **سمر سعد رشيد صالح**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تركزت الدراسة على جانب اقتصادي مهم لتحليل وإخفاء الآثار الاقتصادية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي البطالة والتضخم، من حيث المعايير والتحليل. بغية تحقيق أهداف البحث، ينقسم البحث على ثلاثة مباحث. يتناول الأول منها الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الضمني(الخفي)، والذي ينقسم وفقًا لذلك على ثلاثة مطالب. يتناول الجزء الأول تعريف وتصور الاقتصاد الخفي. أما المطلب الثاني فيشمل المصادر الاقتصادية الخفية التي تولد أنشطة اقتصادية خفية، أي أنشطة اقتصادية غير مشروعة وغير مسجلة. الفئة الثانية هي الأنشطة الاقتصادية القانونية والتي لا تشارك أو تسجل، وتشمل أيضًا إحدى طرق قياس المقياس الاقتصادي الخفي، أي طريقة النسبة الثابتة. بينما المطلب الثالث يعالج تأثير الاقتصاد الخفي، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية..

أما المبحث الثاني وهو اتجاه تطور اقتصاد العراق المخفي، فهو مقسم على ثلاثة مطالب. يشمل الأول موضوع معدل البطالة في العراق وأنواعها، وفيما يتعلق بالمطلب الثاني، بعرض أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع خلال فترة الدراسة (2010-2020) من الفساد المالي والإداري ومؤشراته. والثالث يدعو إلى تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي حول الاقتصاد الخفي، بما في ذلك التضخم والبطالة. وهما المتغيران التابعان، بينما المتطلب الثاني هو تقدير المتغيرات الاقتصادية والنموذج القياسي لحجم الاقتصاد العراقي المخفي باستخدام طريقة ارتباط بيرسون وإجراء إحصائي باستعمال Eviews12، وقد وجد أنه لا يوجد فرق معنوي. بين حجم الاقتصاد الخفي ونسبة البطالة وتأثير التضخم. والمطلب الثالث يشمل التحليل الاقتصادي. وتشير النتائج، من حيث المعايير، إلى أنه لا يوجد تفاعل بين الاقتصاد الخفي والتضخم والبطالة. بينما عملياً يؤدي الاقتصاد الخفي إلى هدر الأموال العامة وجرائم بيئية، بما في ذلك جرائم النفايات السامة والصادرات الملوثة. ويعد الاقتصاد الخفي في العراق ظاهرة تخلف اجتماعي، وقد خرج البحث ببعض الاقتراحات للتعامل مع الاقتصاد الخفي، وأهمها أن الظاهرة الاقتصادية الخفية في العراق يجب أن تدرس من قبل فريق بحثي متخصص. وعلى الدولة توفير كل التسهيلات لدراسة وتشخيص وقياس وحصر هذه الظاهرة. لأن اكتشاف هذه الظاهرة وأنشطتها وتحديد خصائصها وحصرها والسيطرة عليها هو الخطوة الأولى والضرورية للتعامل معها والعمل الجاد على استقرار الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، لأنها من العوامل التي تؤثر على عدد النشاط الاقتصادي الخفي، لأنه طالما أن الوضع الأمني والسياسي للبلاد مستقر، فإنه سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد الخفي..

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، المتغيرات الاقتصادية في العراق، التضخم، البطالة.

المقدمة

يعد الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، كل الاقتصادات في العالم. منذ عقود عدة بدأت مــن ثلاثينات القرن العشرين حيث ساد الاعتقاد أنه ومن خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصاديات دول العالم الثالث

إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي من الاقتصاديات المتخلفة.

ونظراً لما مربه الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2021) من حروب وأزمات اقتصادية وتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وما صاحبها من تطورات هائلة في مختلف المجالات وانفتاح عبر الحدود والانتقال إلى اقتصاد السوق، وانتشار الفساد المالي والإداري وغسيل الأموال والمافيات وما حققه المستفيدين من أرباح، فكان ظهور وتنامي الاقتصاد الخفي والمتمثل بأنشطته غير المشروعة كوسيلة لإضفاء الشرعية على هذه الأموال وكل ذلك سبب صعوبات شديدة لصناع السياسة الاقتصادية والأمنية كونه ينال من موثوقية الإحصاءات الرسمية ويشكل عائق لتحقيق النمو الاقتصادي.

كما يتميز هذا النشاط بالتنوع. حيث يكاد يغطي كل مجالات النشاط الانتاجي والخدمي والتجاري، فهو يشمل علاوة على النشاطات الاقتصادية غير المشروعة جميع أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا والتي تم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة. ومن ايجابيات هذا النشاط من ناحية النظرية الاقتصادية أنه يساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث كلما زاد حجم الاقتصاد الخفي أدى ذلك إلى انخفاض معدلات البطالة لأن هذا النوع من النشاط لا يحتاج إلى موافقات رسمية ومؤهلات علمية وكذلك أعمار محددة. ومن آثاره السلبية التهرب الضريبي إذ تعد الضريبة أحد إيرادات الموازنة العامة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة.

أولاً. مشكلة الدراسة: هناك صعوبة في تقدير حجم هذا النوع من الاقتصاد خاصة في البلدان النامية ومنها العراق، حيث يعد هذا النوع جزء من الاقتصاد العراقي الذي تم إهماله في المناقشات السياسية والاقتصادية. فبالرغم من الأهمية الواضحة لحجم هذا النوع من الاقتصاد فأنه لا يذكر إلا بالكاد في التقارير الاقتصادية.

ثانياً. أهمية الدراسة: أهمية هذه الدراسة هو التركيز على هذا النوع من الاقتصاد وتأثيره على مجموعة العوامل الاقتصادية كالبطالة والتضخم وتحليل أحد العوامل السياسية تحليلا كميا مثل مستويات الفساد المالي والإداري. حيث إن دراسة هذا النوع من النشاط الاقتصادي وتأثير حجم نشاطه سوف يساهم في وضع خطط وسياسات اقتصادية كلية تساعد على تحويل هذه الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة مسجله ورسمية.

ثالثاً. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التحليل الكمي لتأثير الاقتصاد الخفي على مجموعة من العوامل، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، باستخدام طرق التحليل الإحصائي الكمي والاقتصاد القياسي. الهدف هو تقدير حجم الاقتصاد وتأثيره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة الدراسة.

رابعاً. فرضية الدراسة: تفترض الدراسة بوجود علاقة تأثير للاقتصاد الخفي في بعض المتغيرات ومنها البطالة والتضخم للمدة (2010-2021). وسيتم تقديره بطريقة كمية من خلال الاستعانة بالمتوفر من معلومات وبيانات وباستعمال التحليل الكمي وادواته الإحصائية والقياسية.

خامسا. نطاق الدراسة: مكانيا، تم تحديد نطاق الدراسة على صعيد الاقتصاد المحلي للبلدان النامية ومنها العراق. أما زمنيا، فقد حدد نطاق الدراسة بالمدة (2010-2021). بالنسبة للهدف، يتم تحديد نطاق الدراسة فقط من خلال دراسة تأثير الاقتصاد العراقي الخفي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، سواء الوصفية أو الكمية..

سادساً. هيكلية الدراسة: ولكي تحقق الدراسة أهدافها المرجوة، فإنها تتكون من ثلاثة محاور، يحتوي كل منها على ثلاث متطلبات. يتعلق الأول بالإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الظل (الخفي). حيث يتعلق المطلب الأول بمفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي. أما المطلب الثاني فيتضمن مصادر الاقتصاد العراقي الخفي وطريقة تقديره باستخدام أحد المقياسين وهو طريقة النسبة الثابتة. وفيما يشمل المطلب الثالث الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الخفي. أما المبحث الثاني فهو باتجاه تطور الاقتصاد العراقي الخفي خلال هذه الفترة (2010-2021)، والموضوع الأول سبب ظهور الاقتصاد العراقي الخفي وأحد الأسباب الاقتصادية. تم اختيار نشوء الاقتصاد الخفي أي البطالة التي يعاني منها العراق وأنواعها وكذلك معدل البطالة خلال فترة الدراسة اعتمادا على توافر البيانات والمعلومات.. المطلب الثاني شمل أنشطة الاقتصاد الخفي في العراق، والتي تناولت أهم المؤشرات السياسية وهي الفساد المالي والإداري ومؤشراته للأعوام (2010-2021).. وتم التطرق في المطلب الثالث الجانب التحليلي والكمي إلى أثر الاقتصاد الخفي على عدد من المتغيرات الاقتصادية وهي معدلات البطالة والتضخم بعدّها أكثر المتغيرات الاقتصادية الشائعة وبالاعتماد على البينات والمعلومات المتوفرة. وفيما يخص المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي من خلال قياس أثر الاقتصاد الخفي في العراق خلال مدة الدراسة (2010-2021). إذ تم التطرق في المطلب الأول إلى توصيف النماذج القياسية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير وتوصيف النموذج القياسي والمعادلات التي يتكون منها النموذج. فيما تضمن المطلب الثاني والثالث من هذا المبحث تفسير وتقدير أثر الاقتصاد المخفي الضمني في قسم من المتغيرات الاقتصادية في العراق كل على حده خلال مدة الدراسة. وقد اختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي وضعت بشأنها..

المبحث الاول: (مفهوم، تعريف الاقتصاد الخفي)

المطلب الاول:

أولاً. مفهوم الاقتصاد الخفي: يعبر مصطلح الاقتصاد الخفي عن مجموعة من الانشطة الاقتصادية الخفية والتي لا يتم تسجيل أعمالها في سجلات الحسابات القومية، ولا يخضع للرقابة القانونية والحكومية ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة من قبل الحكومة. ويشمل فضلا عن ذلك الدخول غير مصرح بها والناتجة من إنتاج السلع والخدمات غير المشروعة. ولكون هذه الظاهرة لها مجالات متفرعة في عملها يطلق عليها عدة تسميات وحسب مجال عملها فعند التعامل مع سلعة محرمة الاستخدام مثل الأسلحة والمخدرات والرق والآثار وتجارة البشر في هذه الحالة يسمى باقتصاد الجريمة او بالاقتصاد الأسود. أما عندما يتكون عنه إنتاج سلعة من خلال معامل غير مرخصة عند ذلك يسمى بالاقتصاد غير الرسمي (شيحان، 2013: 3)

ويعد الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأطراف لأنه يأخذ الجانب المقابل للاقتصاد الرسمي الذي يوفر الإيرادات للحكومة. وإن أفضل مصطلح يصف هذا الجانب هو اقتصاد الظل. والذي يعكس العمليات المالية والنشاطات الاقتصادية وغير المسجلة في سجلات الحسابات الرسمية للاقتصاد كدخل قومي أو ناتج قومي كلي للدولة، ويعكس هذا النشاط اختلالات في المصادر المالية وعدم دقة المعلومات والبيانات المتاحة في معظم جوانب الأنشطة الاقتصادية مثل نمط توزيع الدخل وعدالة توزيع الأعباء الضريبة في المجتمع. وبالتالي تشوه مؤشرات النمو الاقتصادي بسبب عدم مصداقية هذه الاحصاءات في الاقتصاد الرسمي. مما يعكس أثاراً سلبية على السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية. فضلا عن انخفاض في معدل النمو السنوي

عند تقدير حجم الدخل القومي بسبب عدم دقة حسابات الدخل القومي الذي يتمخض عن استخدام أموال اقتصاد الخفي بهدف غير اقتصادي أكثر مما هو متعلق بأمر بإخفائها ولا تشكل إضافة حقيقية للطاقة الإنتاجية للاقتصاد البلد وبالتالي أحداث ضغوط تضخمية. (الراجحي، 2021: 10).

ثانياً. تعريف الاقتصاد الخفي: هناك تعريفات عدة للاقتصاد الخفي ومنها: يعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتمثل بكافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبة) (شيحان، 2013: 3).

أما التعريف الآخر، فيتعلق بإجمالي الناتج القومي غير المحسوب أو جزء منه، أو جزء يجب إدراجه في حساب الناتج القومي الإجمالي ولكن لسبب ما لم يتم تضمينه.. (شيحان، 2013: 3).

وقد عرفه آخرون بأنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات القانونية والتنظيمية. (الموسوي، 2020: 9) او هو التهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه كافة تجاه الدولة سواء كانت ضرائب أو رسوم أو تقديم بيانات... إلخ ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها. (الموسوي، 2020: 9).

وقد عرفه سلمان بأنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد بعيداً عن أعين الرقابة ولا يمسك دفاتر نظامية (سلمان، 2007: 2).

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فيعرفه بأنه شكل من أشكال الدخل الذي لا يتم الإبلاغ عنه أو المشتق من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء في المعاملات النقدية أو المعاملات التي تحدث في أنظمة المقايضة. وبالتالي، فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة للضريبة بشكل عام وقت كتابة التقرير. سلطات الضرائب والأنشطة غير القانونية (الراجحي، 2021: 11).

ولمنظمة العمل الدولية رأي آخر بأنه يشمل عدد من العمال والمؤسسات والمقاولين الذين يتميزون بخصائص يمكن تحديدها بالآتي: (الراجحي، 2021: 11).

1. سهولة الدخول إلى الأنشطة بالاعتماد على الموارد المحلية.
2. الملكية العائلية للمؤسسات.
3. محدودية مستويات الأنشطة.
4. استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة للموارد المحصل عليها.
5. اكتساب المهارات من خارج نظام الرسمي.
6. انفتاح اسواقها على المنافسة وتهربها من كل التنظيميات والقوانين. وممارسة الأنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية.
7. يواجه العاملون في اقتصاد الظل مشاكل وصعوبات تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف في المناطق الريفية والحضرية.

المطلب الثاني:

اولاً. مصادر الاقتصاد الخفي: إن للاقتصاد الخفي غير الرسمي نوعين من المصادر أو الأنشطة أحداهما قانوني غير محضور ولكنه غير مسجل والنوع الثاني هو غير قانوني محضور وغير مسجل في سجل الحسابات القومية. وسنبين بشيء من التفصيل لكل نوع من هذه الأنشطة وكالآتي: (الموسوي، 2010: 17):

أ. الأنشطة القانونية المشروعة غير المحضورة وغير المسجلة كالآتي: الأنشطة المشروعة أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة تتولد عنها دخول غير معلومة للجهات الرسمية فالأنشطة المشروعة هي جميع الأنشطة التي يحصل الفرد من خلالها على دخل سواء أكانت نظير سلعة أو خدمة يقوم بها بدون أن يقابلها ضريبة فضلاً عن كون عوائدها غير معروفة للسلطات الاقتصادية والمالية أو تم قيدها في السجلات المحاسبية ولا تتعارض مع مبادئ وعادات وقيم المجتمع. ومن الأنشطة المشروعة الأعمال المنزلية كأحد مصادر الدخل كمصدر أساسي في جانب الأنشطة المشروعة والتي تتم داخل البيت والمشاريع الصغيرة إذ تستخدم بها نسب مرتفعة من النقود السائلة في معاملاتها وهي تتميز برداءة النوعية من خلال إنتاج سلع وخدمات لا تتوفر بيها معاير الإنتاج والأمن.

ب. الأنشطة غير القانونية وغير المشروعة وغير المسجلة وهي كالآتي (الموسوي، 2020: 18):

1. غسيل الأموال: إن انتشار هذه الظاهرة والتي تمثل جزء كبير من أنشطة الاقتصاد الأسود وايضاً وقد أشارت تقارير لبعض الدول منها الولايات المتحدة وإيطاليا على وجود محترفين في غسيل الأموال ويستخدمون في ذلك تقنية عالية ومتقدمة.
2. عملية تهريب السلع والمنتجات المستوردة والتهرب الضريبي والرسوم الگمركية واستخدام المناطق الحرة كمدخل في التهريب وكذلك تزوير وثائق الشحن
3. الرشوة والفساد المالي والإداري التي تعطي للمواطنين والعاملين في الوحدات والمصالح الحكومية مقابل تسهيل أعمال ومعاملات غير قانونية.
4. تجارة الأسلحة إذ تمثل مدخلا كبيرا يدر أرباح كثيرة مثل العمل على تغذية الحروب الأهلية والإقليمية خصوصا عندما بدأت ظهور اتفاقيات تحظر استخدام بعض أنواع الأسلحة والتعامل ببعض المواد المحظورة.
5. الأموال الناجمة عن التجسس الصناعي والاقتصادي وهي من مهام أجهزة المخابرات في المستقبل والتي هي من أهم مسؤولياتها حماية الجبهة الداخلية.
6. ناجم عن النصب والاحتيال وتزوير المستندات والوثائق والتلاعب بالمال وتزوير الكتب ومنتجات الإيداع الفكري فضلا عن تزييف.
7. دخول ناجمة عن الغش التجاري والصناعي والاتجار في السلع الفاسدة وتقليد الماركات العالمية ذات الجودة العالمية.
8. دخول ناجمة عن الغش والتهرب الضريبي والتهرب من التأمين من خلال القيام بأعمال وأنشطة صناعية وخدمية غير مسجلة لدى الضرائب.
9. هدر المال العام بشكل خاص أو لأغراض شخصية كاستخدام السيارات والعقارات ووسائل الاتصال العامة لأغراض خاصة وبدون مقابل.
10. مصادر الدخول الناجمة عن جرائم البيئة وأهمها جرائم النفايات السامة وتهريب المواد النووية وجرائم تصدير التلوث.
11. تجارة البشر، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة احتجاز وخطف الأشخاص كرهائن مقابل الحصول على امتيازات معينة سواء كانت مادية أو اقتصادية أو سياسية.
12. الإرهاب (الجريمة المنظمة) يراد به نشاط العصابات الاجرامية الهادفة إلى تحقيق جرائم معينة عن طريق استخدام العنف وسيلة لذلك منها نشاط المافيات وعصابات الشوارع.

13. تجارة المخدرات تشكل عملية التعامل بالمخدرات جانبا مهما في الدخول غير قانونية في أكثر الدول المتقدمة والنامية وتنتشر ظاهرة تسويف وبيع وترويج المخدرات في العالم تقريباً وتأخذ شكلا تنظيميا قويا وذو كفاءة في عملية السيطرة.
14. فضلاً عن العديد من الأنشطة الأخرى كأنشطة السوق السوداء والسرقات بأنواعها.... الخ. (الموسوي، 2020: 18).

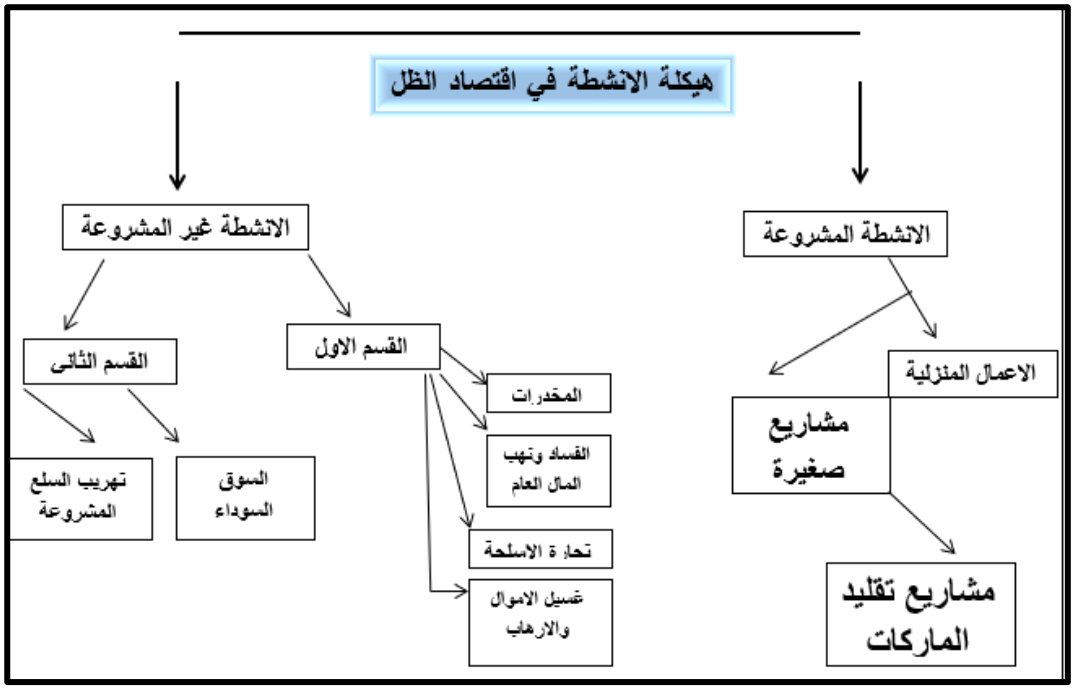

المخطط (1): هيكلية الانشطة في اقتصاد الظل

المصدر: ياسر علي محمد الراجحي، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021، العراق.

ثالثاً. طرائق قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال مدة (2010-2021): من الصعب التوصل إلى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد الخفي لأنه وكما بات معروفا لنا أنه لا يظهر في السجلات الرسمية للدولة (الحسابات القومية) إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين من إجراء محاولات للتوصل إلى تقدير معين لحجم الاقتصاد غير الرسمي. وهناك طرائق عدة لقياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق ويرى الباحثين هنا بتحديد إحدى هذه الطرائق لقياس حجم الاقتصاد الخفي وهي طريقة أسلوب النسب الثابتة (الموسوي، 2021: 67).

أسلوب طريقة النسبة الثابتة: يعد جوتمان أول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة لقياس الاقتصاد غير الرسمي إذا استخدم هذا الأسلوب لقياس الدخل غير المذكور في الولايات المتحدة الأميركية. (الموسوي، 2021: 67).

إذا افترضت الطريقة أن المعاملات في الاقتصاد الرسمي تتم بمعدلات نقدية ثابتة وإن هناك جانبين، الأول هو استخدام السيولة والثاني هو الودائع الجارية، فإن هذه النسبة، إن لم يكن الاقتصاد الخفي ضمنيًا، يمكن يبقى على حاله. بالنسبة للمعاملات في الاقتصاد الخفي، يتم تمويلها باستخدام الأموال السائلة فقط، لذلك يمكن احتساب التغيرات في معدل النشاط الاقتصادي الخفي على أنه معدل

النشاط الاقتصادي الرسمي للودائع تحت الطلب بالعملة من خلال الحصول على التغير في معدل السيولة وهو معدل الفائدة من العملة السائلة على الودائع تحت الطلب. لذلك يجب أن تكون أي زيادة في هذا المعدل نتيجة لزيادة الطلب على السيولة لتمويل المعاملات الاقتصادية الخفية. (أحمد، 2021: 94-95).

يمكن للنموذج العام لقياس الاقتصاد الخفي وفق هذه الطريقة أن يأخذ الدخل الخفي من الدخل القومي الإجمالي كمتغير داخلي محدد في النموذج. ويمكن قياس حجم الاقتصاد الخفي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق الاستعاضة عنه بالمعادلة التالية للحصول على تقدير لحجم الاقتصاد الخفي.

$$Yf=yf\ (C_kf)\ (D)\ /(kf+1)(C)$$

حيث تمثل كل من:

الدخل القومي الرسمي... Yf

رصيد العملة المتداولة... c

ميزان الطلب... d

نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب في الاقتصاد الرسمي... Kf

حيث (f) تشير إلى الاقتصاد الرسمي المسجل...formal Econome

المطلب الثالث

اولاً. آثار الاقتصاد الخفي: هناك العديد من الآثار تتركها عمليات أو مساحات الاقتصاد الخفي على مجمل النشاطات أو القطاعات الاقتصادية وكذلك على قطاعات المجتمع بأكمله لهذا سنتتبع آثار الاقتصاد الخفي من خلال تقسيمها على ما يأتي:

أ. الآثار الاقتصادية: (القريشي، لا توجد سنة نشر: 8-9):

هناك مجموعة من الآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة الاقتصاد الخفي مثل وقوع الجريمة أو غسل الأموال أو سرقة المصارف والبنوك أو تهريب مكائن وآلات ومعدات ومصانع وسيارات والآثار إلى الخارج أو دخول بضائع مغشوشة إلى الأسواق هذا كله يزيد من الآثار الاقتصادية السلبية ومن هذه الآثار الاقتصادية السلبية هي إن هذه الظاهرة أدى إلى أضعاف الدخل القومي من خلال ما يأتي:

1. استنزاف رؤوس الأموال والعملات الصعبة التي تمت سرقتها من الأموال العامة والمصارف وتحويلها للاستثمار في خارج القطر.
2. الآثار الناجمة عن تهريب المكائن والآلات والمعدات والمصانع إلى خارج العراق وبيعها بأسعار منخفضة وهي تمثل رأس مال ثابت ومهم.
3. المساهمة في تعطيل المشاريع الصناعية مما أفقد البلد طاقته الإنتاجية التي هي بالأصل منخفضة.
4. ضعف القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الاستثمار والادخار.
5. هروب رؤوس الأموال الى الخارج. أدت إلى اختلال في التوازن الاجتماعي. وهذا سيجعل الدولة ملزمة بالتحويل الخارجي مما يزيد من المديونية.
6. عدم الاستقرار النقدي سعر الصرف والخوف من التقلبات المستقبلية مما يعني قيام الأفراد بشراء العملات الأجنبية وادخارها داخل وخارج العراق.
7. سوء توزيع الدخل وتركزه بيد فئة طفيلية قليلة أثرت سلبا في العدالة الاجتماعية.

8. دخول السلع المغشوشة الى العراق ان دخول هذه السلع أدى إلى انهيار وقتل الصناعة الوطنية وفقاً لمبدأ أبن خلدون السلع الرديئة تطرد السلع الجيدة.
9. يساعد على زيادة معدل التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، مما يجعل الفقراء أكثر فقرًا والأغنياء أكثر ثراءً..
10. التهرب الضريبي والذي يعني الانخفاض في الموارد المالية للدولة وهذا يؤدي إلى زيادة الاختلالات بين النفقات والإيرادات.
11. تدفع الحكومات ثمناً باهظاً لانتشار الجريمة وانعدام الأمن الاجتماعي بسبب غسيل الأموال، مما يعني أن الحكومات تتحمل العبء المالي للحفاظ على الأمن، وهو أحد الركائز الأساسية للتنمية والازدهار.. (القريشي، لاتوجد سنة نشر: 8-9)

ب. الآثار الاجتماعية (الراجحي، 2021: 37):

1. يؤثر الاقتصاد الخفي على المجتمعات بصورة كبيرة من الناحية الاخلاقية والاجتماعية. إذ يجب أن يكون التعامل ما بين أفراد المجتمع قائم على أساس الوازع القانوني والأخلاقي والديني السليم النابع من الرقابة الذاتية لضمير الأفراد.
2. يعد الاقتصاد الخفي مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات ومن أبرز سلبياته هي عملية هدره للطاقات البشرية والموارد المادية من حيث سوء استغلالها وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة التي بدورها تؤدي إلى العمل في الأنشطة "غير المشروعة" لاقتصاد الظل.
3. التأثير على التوزيع العادل للدخل. وإعادة توزيع الدخل باتجاه فئات غير منتجة من خلال حصولهم على دخول غير مشروعة مما يوسع الفجوة بين الطبقات الدنيا والعليا في توزيع الدخل وصعود فئات لا تستحق على حساب فئات تستحق دخولا أعلى. اذ يتركز الدخل والثروة بأيدي فئات غير أخلاقية وبالتالي يرسخ في المجتمع القيم السلبية. وانتشار اليأس بين الشرفاء وبالنتيجة يتحلل المجتمع وينهار داخلياً وكل ذلك نتيجة التوزيع العشوائي للدخل القومي في الاقتصاد الرسمي (الراجحي، 2021، 37)

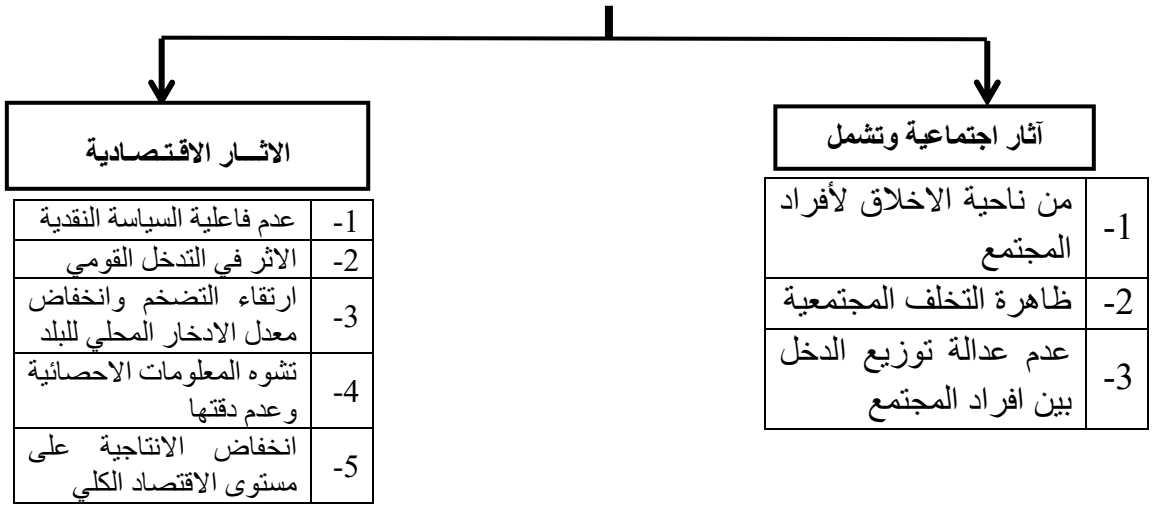

المـخـطط (2): آثــار اقتصاد الظل

المصدر: ياسر علي محمد الراجحي، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية)\ رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد، للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021، العراق.

المبحث الثاني: أتجاه الاقتصاد الخفي في العراق للمدة 2010-2021

المطلب الاول:

اولاً. أسباب ظهور الاقتصاد الخفي: هناك أسباب عدة يمكن أن تؤدي إلى ظهور هذا النوع من الاقتصاد، منها أسباب اجتماعية واقتصادية وادارية وسياسية وهي كالآتي: (عيسى، 2013: 132-134)

- ❖ تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ ارتفاع معدلات التضخم.
- ❖ ارتفاع معدلات البطالة.
- ❖ عمل الأطفال في سن مبكرة.

وسنتناول في الحديث هنا أحد هذه الأسباب المهمة وهي البطالة ومعدلاتها في العراق والمفهوم الرسمي والعلمي للبطالة ويمكن التمييز بين المفهومين وكالآتي:

المفهوم الأول/ المفهوم الرسمي للبطالة: تتمثل البطالة وفقا لهذا المفهوم (بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة)، ومن ثم فإن البطالة تمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه في سوق العمل. (عيسى، 2013: 132).

وقد عرفت رسميا وفقا لمنظمة العمل الدولية بأنها: (هي حالة الفرد المتعطل عن العمل في الوقت الحالي والذي يبحث عن عمل نشط لمدة من الزمن يتفق عليها الموظف ورب العمل) (عيسى، 2013: 132).

المفهوم الثاني العلمي للبطالة في العراق: فقد عرفت البطالة علميا (بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو امثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المتوقع مما يؤدي إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع).

أنواع البطالة التي مر بها العراق: تشير الأدبيات التي تعاملت مع هذا الموضوع تناول أنواع متعددة من البطالة مر بها العراق منذ نهاية السبعينيات من القرن المنصرم وحتى الآن يمكن تحديدها بما يأتي: (عيسى، 2013: 134).

1. **مرحلة البطالة السلوكية،** وهذه المرحلة ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بعد أن زادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير وتوفرت العديد من فرص العمل، إلا أن عدداً كبيراً من العراقيين كانوا يرفضون الكثير منها بسبب النظرة الاجتماعية لتلك الأعمال.
2. **مرحلة البطالة الهيكلية،** وقد ظهرت في نهاية عقد الثمانينيات بعد نهاية الحرب مع إيران وتسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادراً على استيعابها مرة واحدة.
3. **مرحلة البطالة المستوردة،** وهذه المرحلة بدأت بعد عام 2003 وانفتاح السوق العراقي على جميع السلع المستوردة من دون أي قيود الأمر الذي أوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية.
4. **مرحلة البطالة المقنعة والبطالة الاجبارية،** ظهرت خلال تسعينيات العقد المنصرم من القرن العشرين وبالتزامن مع فرض حالة الحصار على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسبة البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة والخدمات الحرفية التي كانت قائمة وكذلك المعامل الصغيرة وتفاقمت واستمرت بعد 2003 نتيجة لغلق الكثير من المعامل والمصانع بسبب الخصخصة وعدم وجود قطاع خاص يستوعب تلك البطالة. وإن التحديد للمراحل أعلاه والتي

مرت بها البطالة في العراق لا يعني بالتأكيد عدم تداخلها فيما بينها. في بعض الفترات وفقاً لظروف كل مرحلة، إلا أن المرحلة الأخيرة ربما تكون هي الأخطر من بينها. (العيسى، 2013: 134).

الجدول (1): معدلات البطالة في العراق (2010-2021)

السنة	معدل البطالة
2010	%15.6
2011	%11.6
2012	%15.90
2013	%16
2014	%.17
2015	%18.7
2016	%20
2017	%32
2018	%36
2019	%40
2020	%36
2021	%37.3

المصدر: غزوان سالم عطية أحمد، أثر الاقتصاد المخفي في عدد من المتغيرات، الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004_2019، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية، 2021.

المطلب الثاني: أنشطة الاقتصاد الخفي للعراق

إن تأثير الأنشطة غير القانونية لا يتحدد فقط بالهدر وفقدان الإيرادات المالية، بل له أيضًا آثار صحية ونفسية وامنية على المجتمع والأمن القومي. لذلك من الضروري معالجة أخطر هذه الأنشطة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة، بما في ذلك تعاطي بالمخدرات والاتجار بها وغسل الأموال والفساد المالي والإداري.. (أحمد، 2021: 68) وسنتناول في هذا المبحث الحديث عن بعض هذه الأنشطة المهمة وهو الفساد المالي والإداري ومؤشراته من سنة 2010-2021 في العراق.

أولاً. الفساد المالي (الدوري، 2018: 11): ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية موجودة في معظم الدول، فلا يوجد مجتمع لا يعاني منها، ومعظم المجتمعات تفتقر إلى أخلاقيات الحياد والنزاهة والشفافية الكاملة، والفرق يكمن في مستوى الفساد. من مجتمع لآخر. يمكن القول إن الفساد غير موجود اليوم، ولكنه موجود مع وجود البشر. إن للفساد آثار وخسائر فادحة للمجتمع المعني، فضلا عن آثاره السلبية العامة، بما في ذلك الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل هذه النزاعات لتلك المجتمعات اليوم، تدهورت ظروف الناس المعيشية فضلا عن الاقتصادية. أصبحت هذه الظاهرة على درجة عالية من الخطورة والتي تواجه الدول وخاصة النامية والتي نعلم أنها تلتهم مجتمعنا اليوم، لأنها تبدأ بعدم الاستقرار الأمني وما يصاحب ذلك من عجز في عملية البناء والتنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية. ومن الدمار للقدرة المالية. لذلك يواجه العراق صعوبات. في إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية التي ترافق نموه.

وهناك تعريفات عدة للفساد المالي منها: (الدوري، 2018: 12)

إن الحصول على مزايا مادية غير لائقة من خلال انتهاك القانون وعدم الالتزام بمدونات السلوك الأخلاقي يعد إساءة استخدام للسلطة.

أو أن تصرفات الموظفين العموميين انتهكت القواعد المالية الصادرة عن الهيئات التنظيمية الوطنية المختصة لتنظيم سلوك العمل الإداري والمالي، بما في ذلك الرشوة واختلاس الأموال العامة، إلخ.

كما يُنظر إليه على أنه مجموع الانحرافات المالية ومخالفات الأنظمة واللوائح المالية التي تسهل وتنظم العمليات الإدارية والمالية للحكومة وأجهزتها، وكذلك مخالفات التعليمات الخاصة من الجهات الرقابية مثل الهيئة المركزية للرقابة المالية.، دائرة الرقابة المالية، التي تشرف على الحسابات والصناديق الحكومية، والهيئات العامة، والشركات. يمكن رؤية آثار ذلك في ممارسات مثل الرشوة والتهرب الضريبي والاختلاس، واختلاس الأراضي والمحسوبية في العمل (الدوري 2018: 12).

ثانياً. مفهوم الفساد الإداري (الطائي وراضي، 2015: 16-17): الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة سوءا كان عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو سلطة استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس ورغم إن الفساد كثيرا ما يعد جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون فانه أيضا يتفشى في القطاع الخاص، بل إن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال المال أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة. وتختلف مستويات الفساد باختلاف الانظمة السياسية. فينخفض مستواه في النظم التي تقيم فيها الضوابط المؤسسية بين الفروع الثلاثة للحكم (السلطة التنفيذية. السلطة التشريعية، السلطة القضائية) واليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه. وترتفع مستويات الفساد حيثما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا تستعمل ويؤخر بحكم الحكومة في الموارد الاقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصا وفيرة للامشروعية، ويتفشى الفساد بدرجة يصبح معها أمرا مقبولا ومسموحا به. وفي هذه النظم تسيطر نخب سياسية ضيقة على الفرص الاقتصادية وتشغيلها وتسخر الفرص السياسية الثمينة والنادرة نسبيا للحصول على مكاسب شخصية وتقل ضوابط العمل الرسمي وتتدد الوسائل البديلة امام المصالح والفئات المعرضة للاستغلال) يقتضي الالتفات في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينص الجدل في إطاره الموضوعي.

تعريف الفساد الإداري: هو جميع الانحرافات التنظيمية والإدارية أو الوظيفية والمخالفات التي تصدر عن المكلف بوظيفة عامة عند تأديته لمهامه الوظيفية في منظومة القيم الفردية والضوابط والتشريعات القانونية أو افشاء أسرار وظيفته (العبيدي، 2017: 16).

الجدول (2): مؤشرات الفساد على المستوى العالمي خلال فترة 2010-2021 وتسلسل العراق بالمقارنة مع الدول المشاركة ودرجات الفساد التي حصل عليها

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	درجات ومؤشرات الفساد التي حصل عليها العراق (*)
2010	180	176	1.5
2011	178	175	1.5
2012	183	175	1.8
2013	176	164	1.8
2014	180	171	1.9
2015	180	168	1.6
2016	179	168	1.6
2017	178	167	1.6
2018	180	168	1.7
2019	180	168	1.8
2020	180	160	1.6
2021	180	157	1.7

المصدر:

1. أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، 2013. http://library.fes.de
2. د. باسم علي خريسان، العراق في مؤشر" مدركات الفساد العالمي 2021 "مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022. http://bayancenter.org

نلاحظ من الجدول رقم (2) أنه في (2010) و(2011) كان مؤشر الفساد في العراق (1.5) في المائة، ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2012 بمعدل (1.8) نقطة، واستمرت هذه المعدلات حتى استقرت السنوات القليلة التالية عند (1.8) (النقطة في السلسلة 168) بين الصعود والنزول، بلا أمل أو خطة في الأفق للتصدي للفساد. وبدلاً من ذلك، وصلت الأمور إلى مرحلة أصبح فيها الفساد هو القاعدة والركيزة الاساسية والنزاهة والاخلاص هما الاستثناء. (أحمد، 2021: 70). أما بالنسبة لعام 2020، فيحتل المرتبة (157) بنتيجة (1.6) من (100) ويتقدم بدرجة (1.7) في (2021)، ويحقق العراق عمومًا تقدمًا بطيئًا في معايير مكافحة الفساد بسبب الوضع السياسي. لا تستمر في التدهور. على هذا المستوى، يعاني العراق من انقسامات طائفية، فضلاً عن وضع أمني هش، لا يزال غير مستقر بسبب وجود تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما يشكل انعكاسًا سلبيًا على جميع المؤشرات التي وردت في التقرير. الفساد وانعدام القانون، العراق هو أحد الأمثلة على ذلك. ومع ذلك، لا يزال يتعين

* علامة مؤشر الفساد تتدرج من اعلى درجة وهي عشرة (وتعطي للبلد النزيه جدا) نزولا إلى أدنى درجة وهي الصفر وتمنح للبلد الفاسد (جدا) وتتأرجح بقية البلدان بين هذين الحدين (محمد، 3:2013).

القيام بالمزيد للعراق للخروج من موقعه المتخلف في المؤشر، وترى منظمة الشفافية أن الفساد في العراق نظامي وأن النظام السياسي القائم على تقاسم السلطات سوف يضعف بسبب الطائفية، مما أدى إلى تعيين الموظفين في المؤسسات. بناءً على الولاء الطائفي والروابط الشخصية بدلاً من الكفاءة، لا تُظهر مثل هذه المؤسسة بطبيعة الحال قدرًا كبيرًا من المسؤولية العامة، ولكنها مدفوعة بالموقف والسياسة قوة لكل مجموعه، في حين تتعرض الحريات العامة المدنية والمجتمعية وباستمرار للهجوم والضغط. (خريسان، 2022: 9).

ونستنتج من ذلك بأنه من الصعب حصر كافة الانشطة غير المشروعة للاقتصاد الخفي ولكن يمكن تحديدها حسب الواقع والشواهد المتداولة، ومنها غسل الأموال والتجارة بالمخدرات مع الفساد المالي والاداري والتي تعد اخطر انشطة الاقتصاد الخفي وإن وجودها في العراق يدل على اتساع نشاط وحجم وخطورة هذا النوع من الاقتصاد وتشير إلى استنزاف موارد مالية كبير خارج الاطار الرسمي دون أن تستثمر في برامج تنموية أو معالجة اختلالات هيكل الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يتطلب حلول جذريه وعاجله خاصه أن الاقتصاد العراقي يعاني من ندرة الموارد المالية (أحمد، 2021: 70).

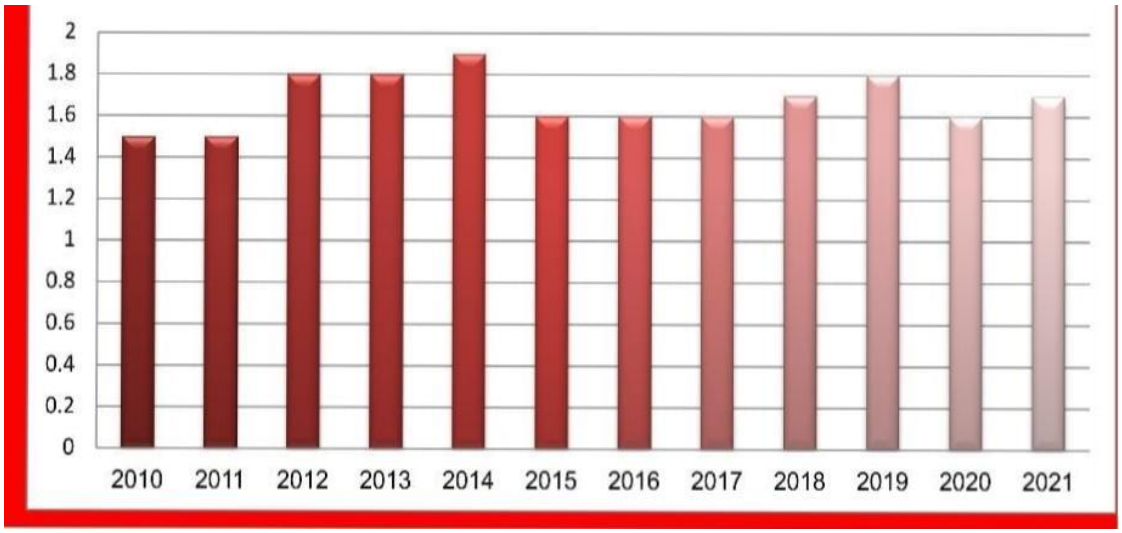

الشكل البياني (1): مؤشر الفساد في العراق خلال مدة (2010-2021)

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بينات الجدول رقم (2)

المطلب الثالث: تحليل أثر الاقتصاد الخفي على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل معدلات البطالة ومعدلات التضخم

أولاً. الاقتصاد الخفي ومعدل البطالة:

معدل البطالة: تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها دول العالم المختلفة بشكل عام والعالم النامي بشكل خاص ويعد من الأمور المهمة فمن الناحية السياسية تبدو أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص العمل للأشخاص الذين لم يستطيعوا الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي ولأنها لا تحتاج لموافقات رسمية ومؤهلات علمية وكذلك أعمار محددة. وفي العادة تكون هذه النسب للعمالة غير مسجلة "فأن المعدلات والأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح فعاله فيها، فمثلا يشير (Guttmann) إلى أن ما يقارب ربع قوة العمل في أميركا في عام (1985) تعمل وبدون صلة بالاقتصاد غير الرسمي، مثلاً أفراد يعملون في وظائف إضافية

زيادة إلى عملهم الرسمية في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي (80٪) من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي كحصيلة أساسية. ويأتي هذا التميز في البيانات الرسمية عن البطالة، من أن معدل البطالة يقوم على أساس استبياناً ومسوحات والتي تقوم على إجابات أفراد قد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية، ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن من يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التمويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل، وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فان حقهم في الحصول على هذه الإعانات. وقد يتوقف ناحية أخرى فأن البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية مثل السرقة والاحتيال وتوزيع المخدرات... الخ (الموسوي، 2010: 22).

ثانياً. الاقتصاد الخفي ومعدل التضخم: يتجذر المؤشر في فكرة أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة مصطنعة في معدلات التضخم. يحدث هذا لأن الأسعار داخل الاقتصاد غير الرسمي ترتفع عمومًا بوتيرة أبطأ من تلك الموجودة في الاقتصاد الرسمي، لا سيما عندما يتنافس كلا القطاعين على نفس السلع والخدمات. مع نمو النشاط داخل الاقتصاد غير الرسمي، من المتوقع أن تظل أسعار السلع المعروضة هناك أقل من تلك الموجودة في الاقتصاد الرسمي بسبب الضرائب والمتطلبات الإجرائية لهذا الأخير. ومع ذلك، لا يتم ملاحظة هذا الاتجاه في الدول النامية حيث توجد إعانات أو تسعير إلزامي لمعظم السلع، أو عندما يكون لدى الخدمات فائض كبير في الطلب. قد ينجم أحد السيناريوهين المحتملين عن كيفية تحديد تكلفة المعيشة - إما أن يتم المبالغة في تقدير التضخم أو التقليل من شأنه. هذا لأن الحساب لا يعكس واقع الاقتصاد غير الرسمي، بل يعتمد على الأسعار الرسمية للسلع والخدمات. (الموسوي، 2010: 24) وكما مبين أدناه في الجدول رقم (3) وكما يأتي:

الجدول (3): حجم الاقتصاد الخفي ومعدلات التضخم مع البطالة في العراق للفتره 2010_2021

السنة	الاقتصاد الخفي	معدل البطالة	معدل التضخم
2010	773.017	%15.6	%2.5
2011	949.837	%11.20	%5.6
2012	397.662	%15.90	%6.1
2013	157.834	%16	%1.9
2014	609.19	%17	%2.2
2015	259.151	%18.7	%1.4
2016	520.443	%20	%0.1
2017	494.55	%32	%0.2
2018	478.643	%36	%0.4
2019	486.610	%40	%1.5
2020	486.601	%36	%0.7
2021	483.951	%37.3	%0.8

المصدر: أحمد، غزوان سالم عطية، 2021، الاقتصاد المخفي وأثره في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير مقدمة الى إلى قسم الاقتصاد" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

1. **حجم الاقتصاد الخفي:** تم تسليط الضوء على الأرقام السنوية للاقتصاد الخفي في الجدول رقم (3)، مما يشير إلى اتجاه نمو مستدام بين عامي 2010 و2013. ويمكن أن يُعزى هذا التعزيز بشكل أساسي

إلى زيادة التدابير الأمنية وارتفاع معدلات النفط الخام. تباينت المعدلات بشكل متقطع بسبب عدد من العوامل، من أهمها الوضع الأمني المتغير باستمرار وتقلب أسعار النفط. وبلغ معدل الاقتصاد الخفي في عام 2019 (486610) مليار دينار. ويرتبط انحدار معدل اقتصاد الظل لبعض السنوات بانخفاض أسعار النفط الخام، وما ترتب على ذلك من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة. وقد أدى ذلك إلى خفض الإنفاق على الخدمات الأساسية وبالتالي تقليل مبلغ الخصم من الأموال العامة نتيجة للأنشطة الفاسدة. تشير هذه الإحصائيات إلى نقطة ضعف واضحة وغير قانونية في المشهد الاقتصادي العراقي (أحمد، 2021: 71).

2. **معدل البطالة**: في عام 2010، أدت صادرات النفط الخام وارتفاع أسعارها إلى زيادة الوظائف الجديدة بأجهزة الدولة والقطاعات الأخرى، مما أدى إلى أدنى معدل بطالة مسجل بلغ 15.6٪، والجدول رقم (3) اعلاه يبين ذلك. ومع ذلك، بالرغم من ذلك، لا تزال البطالة قضية حرجة في العراق بسبب عدم وجود سبل انتصاف جوهرية. إن غموض النظام الاقتصادي، وعدم تفعيل التشريعات، والاعتماد على مصدر وحيد لدعم الميزانية الوطنية، يخلق خللاً هيكلياً في الاقتصاد، مما يؤدي إلى آثار سلبية على خلق فرص العمل، وتنوع الإنتاج، والتنافس على رأس المال في مختلف القطاعات. يسلط معدل البطالة المرتفع الناتج عن 40٪ في عام 2019 الضوء على إهدار الموارد "البشرية الحيوية، مع احتمال أن يكون العدد الفعلي للأفراد العاطلين عن العمل أعلى من ذلك. في نهاية المطاف، تغذي القدرة الاقتصادية غير الكافية عدم التوازن بين عرض العمالة والطلب في سوق العمل، مما يدفع الكثيرين إلى أنشطة الاقتصاد الخفي لكسب العيش وزيادة الرفاهية الاجتماعية في (أحمد، 2021: 57-58).

3. **معدل التضخم**: ويشير الجدول رقم 3 إلى أنه في عام 2012، كان معدل التضخم عند أعلى مستوياته عند 6.1، في حين شهد عام 2016 أقل معدل تضخم عند 0.1. عام 2010 الجدير بالذكر هو عام 2010، عندما زادت إنتاجية المشتقات النفطية وكذلك زادت الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط، مما أدى إلى زيادة صادرات النفط العراقية. وأدى ذلك إلى تحسن أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وغياب الرسوم الجمركية المؤثرة على أسعار الواردات. ومع ذلك، فقد أدى ذلك أيضًا إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى 5.6 في عام 2011 و6.1 في عام 2012، حيث ارتفعت أسعار المشتقات النفطية. شهد العام التالي (2013) انخفاضًا مع معدل تضخم بلغ 1.9، لكن في عامي 2014 و2015 (2.2 و1.4 على التوالي)، انتعش مرة أخرى بسبب خطورة الوضع الأمني ونزوح الأشخاص من قبل داعش. لم يكن لديهم خيار سوى دفع المزيد من أجل السكن والكهرباء والغاز وخدمات النقل. ومع ذلك، شهد عامي 2016 و2017 انخفاضًا في معدلات التضخم (0.1 و0.5٪ على التوالي) بسبب تحسن الوضع الأمني في البلاد بشكل طفيف وتحرير بعض المدن. في عام 2018، ارتفع معدل التضخم إلى 0.4 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة تفعيل بعض الرسوم لتعويض انخفاض أسعار النفط الخام وكذلك لتغطية المصاريف المبذولة من جراء "عملية التحرير. شهد عام 2019 انخفاضًا في معدل التضخم إلى 1.5 بعد تحرير جميع المدن، واستقر الأمن منذ ذلك الحين وتحسن. كان للوباء العالمي تأثير عميق على أسعار المواد الغذائية في عام 2020، حيث انخفض معدل التضخم إلى 0.7. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا، الذي أجبر العديد من الصناعات على الإغلاق وعرقل الإنتاج في قطاعات رئيسية مثل الزراعة والنفط والتصنيع. ومع ذلك، مع انتقالنا إلى عام 2021 ورفع القيود المفروضة على الأنشطة

الاقتصادية، ارتفع معدل التضخم إلى 0.8 مع زيادة الإنتاج واستئناف تداول القطاعات الاقتصادية. لسوء الحظ، يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للعملة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المعيشة مع انخفاض الدخل الحقيقي، خاصة بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين يضطرون إلى اللجوء إلى الاقتصاد الخفي للعمل التكميلي. في نهاية المطاف، يساهم التضخم في صعود الاقتصاد الخفي، الذي أصبح مصدر قلق متزايد لمجتمعنا (أحمد، 2021: 56).

الشكل البياني (2): الاقتصاد الخفي في العراق خلال مدة 2010_2021

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بينات الجدول رقم (3).

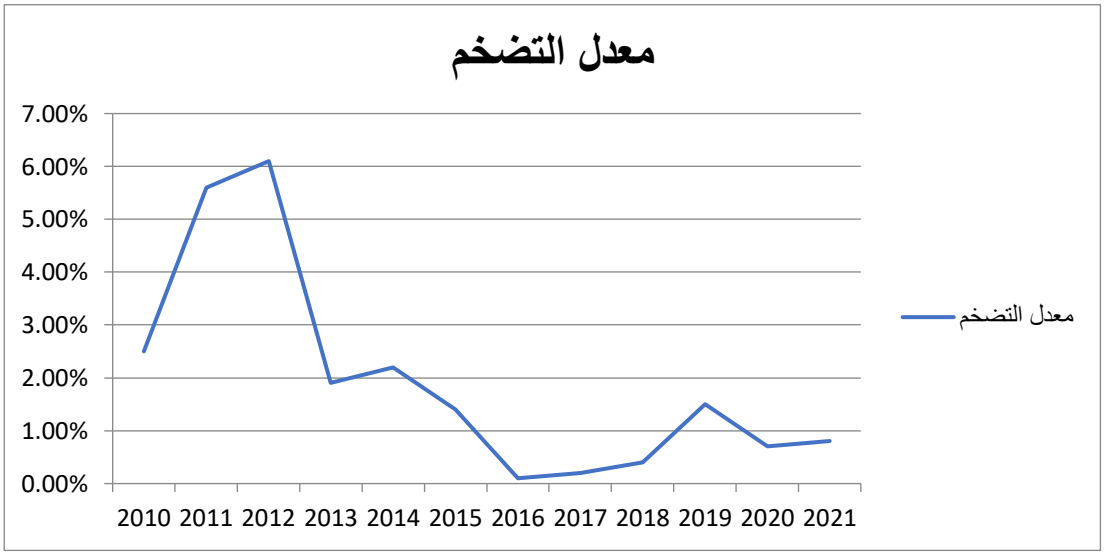

الشكل البياني (3): معدل التضخم في العراق للمدة 2010_2021

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

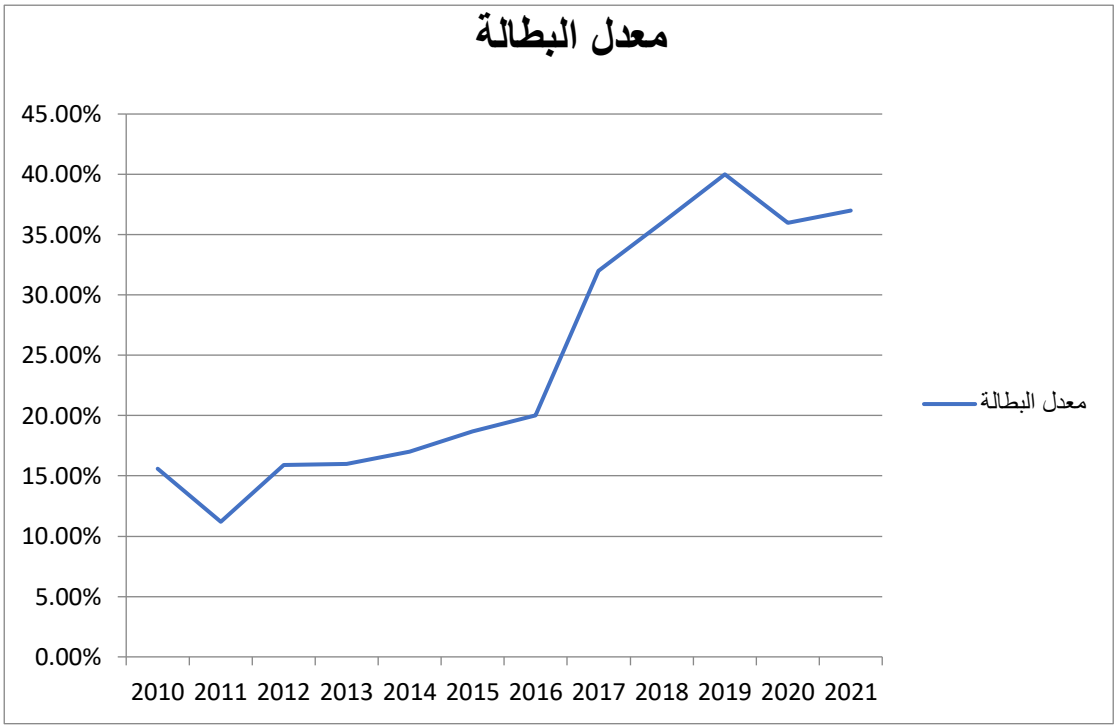

الشكل البياني (4): معدل البطالة في العراق للمدة 2010_2021

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

المبحث الثالث: أثر وتحليل حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال مدة الدراسة (2010_2021)

أولاً: توصيف النموذج القياسي للمتغيرات الاقتصادية لأجل التعرف على أهم المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج القياسي سنستعرض هذا المتغيرات تباعا: (الجبوري، 2008، 103)

1. **اقتصاد الظل**: يعتبر اقتصاد الظل "الخفي" أحد المتغيرات الداخلة في النموذج بحيث يؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التابعة كلا على حده ويرتبط معها في النموذج القياسي بعلاقات مختلفة فهو يرتبط مثلاً مع متغير تابع بعلاقة طردية ويرتبط مع متغير تابع آخر بعلاقة عكسية. هنا ستكون بأن المتغيرات الاقتصادية التابعة هي معدلات البطالة التضخم بعدّها أكثر المتغيرات الاقتصادية الشائعة.
2. **حجم البطالة**: هو من العوامل التي تتأثر بالمتغير المستقل وهو الاقتصاد الخفي. ويرتبط معه بعلاقة عكسية سالبة. حيث وعند زيادة حجم الاقتصاد الخفي سينخفض حجم البطالة. وفي النموذج القياسي المعتمد سيكون معدل البطالة متغير تابعا. أي أن تغير معدلات الاقتصاد الخفي سوف تؤثر على معدلات البطالة.
3. **حجم التضخم**: وهو من العوامل التي تتأثر بحجم الاقتصاد الخفي. ويرتبط معه بعلاقة طردية. فعند زيادة حجم الاقتصاد الخفي يزداد حجم التضخم. وفي النموذج القياسي المعتمد هنا سيكون معدل التضخم متغيراً تابعا. أي أن تغير حجم الاقتصاد الخفي سوف يؤثر على حجم التضخم.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

الجدول (4): تحليل تباين نسبة الاقتصاد الخفي على معدلات التضخم.

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 12/25/22 Time: 11:25
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.216768	1.446281	0.149879	0.8838
ECO	0.003504	0.002700	1.297767	0.2235

R-squared	0.144143	Mean dependent var	1.950000
Adjusted R-squared	0.058558	S.D. dependent var	1.981505
S.E. of regression	1.922614	Akaike info criterion	4.296260
Sum squared resid	36.96445	Schwarz criterion	4.377078
Log likelihood	-23.77756	Hannan-Quinn criter.	4.266339
F-statistic	1.684200	Durbin-Watson stat	0.877902
Prob(F-statistic)	0.223503		

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Eviews 12.

ثانياً. تقدير النموذج القياسي: الاقتصاد الخفي ومعدل التضخم:

Y=a+bx+ei, IN=0.21+0.003Eco

(R=14%, Tc=0.14%, Fc prob=0.22%, D.W=0.87%)

إن تحليل مستوى التباين نسبة معدل التضخم حسب نسب الاقتصاد الخفي (1،6.1،5.6،5.5,...2.5) اتضح وجود فروق معنوية فيما بينهما وكما يتضح من قيمة معنوية اختبار Fفي الجدول أعلاه حيث بلغت قيمة معنوية اختبار. Fc(0.22%) وبلغت قيمة R(14%) وقيمة Tc(0.14%). ولأن الاختبارات الإحصائية لم تظهر معنوياتها في كل من FوT وإن قيمة Fالمحتسبة اكبر من Tcالمعنوية.. والاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة يختلف عن الاقتصاد الخفي في الدول النامية من ناحية الخصائص والمميزات. وإن معامل التحديد Rقد بين ان (14٪) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم سببها حجم الاقتصاد الخفي.. وإن اختبار D. W قد بين أن النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 17-40
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.2

الجدول (5): تحليل تباين نسبة الاقتصاد الخفي على معدلات البطالة

Dependent Variable: EMP
Method: Least Squares
Date: 12/25/22 Time: 11:24
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.314652	0.080756	3.896336	0.0030
ECO	-0.000141	0.000151	-0.934011	0.3723

R-squared	0.080238	Mean dependent var	0.245000
Adjusted R-squared	-0.011738	S.D. dependent var	0.106728
S.E. of regression	0.107353	Akaike info criterion	-1.474381
Sum squared resid	0.115246	Schwarz criterion	-1.393563
Log likelihood	10.84628	Hannan-Quinn criter.	-1.504302
F-statistic	0.872376	Durbin-Watson stat	0.291462
Prob(F-statistic)	0.372302		

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد على برنامج Eviews 12.

Y=a-bx +ei, EMP =0.31_0.0001 Eco

(R=8%, Tc=3.89%, Fc prob= 0.37%, D.W=0.29%)

إن تحليل مستوى التباين لنسبة الاقتصاد الخفي على معدلات البطالة (15.90,11.20,15.6,...) اتضح عدم وجود فروق معنوية فيما بينهما وكما يتضح من قيمة معنوية اختبار F الواردة في جدول تحليل التباين للاقتصاد الخفي حسب معدلات البطالة.

التحليل الإحصائي: إن الاختبارات الإحصائية لم تظهر معنوياتها في كل من t وF. إذ بلغت قيمة t (٣.٨٩) وقيمة F المحتسبة (0.37) وهي أكبر من القيم الجدولية لها عند مستوى معين.. أما معامل التحديد Rفقد تبين أن) (8%) من التغيرات التي تحصل في معدلات البطالة سببها حجم الاقتصاد الخفي. إلا أن الاختبار D.W قد تبين أن النموذج يعاني مشكلة ارتباط ذاتي.

ثالثاً. التحليل الاقتصادي: بالرغم من أن نتائج الاختبار القياسي تشير الى عدم معنوية الفروق الموجودة بين المتوسطات.. إلى أن ارتفاع مستوى التضخم يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية لدخول الأفراد نتيجة الارتفاع العام للأسعار مما يدفعهم الى البحث عن مصادر أخرى للدخل. والتي عادة ما تكون متوفرة في الاقتصاد الخفي سواء في نشاطاته المشروعة وغير المشروعة.. وإن نتائج الجدول أعلاه تشير إلى تلك الفروق الموجودة بين متوسطات نسب الاقتصاد الخفي وهي فروق معنوية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي إذا يتأثر حجم وفرص العمل التي توجد في الاقتصاد الرسمي لمستوى التضخم. حيث يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج متمثلة في كلف المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة، مما

يدفع الشركات إلى تغيير خططها الإنتاجية والاستثمار في الاقتصاد الخفي بهدف تخفيض تكاليف الإنتاجية وتعظيم الأرباح.. ونتيجة لذلك ينخفض الاستثمار وفرص العمل في الاقتصاد الرسمي مما يدفع بالمستثمرين وأصحاب المشاريع الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الرسمي للتوجه نحو نشاطات الاقتصاد الخفي المختلفة، تحت تأثير التضخم وبذلك يرتفع حجم الاقتصاد الخفي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا. الاستنتاجات:

1. يعد الاقتصاد الخفي في العراق ظاهرة من مظاهر التخلف في المجتمعات كما ينطوي على عدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ويؤدي إلى هدر في المال العام وجرائم البيئة ومنها جرائم النفايات السامة وجرائم تصدير التلوث. وانتهاكات في حقوق الانسان مثل ظاهرة انتشار الخطف والاتجار بالبشر كرهائن مقابل الحصول على امتيازات معينة سواء كانت مادية أو اقتصادية.
2. هناك مصدران لاقتصاد الظل العراقي: مصدر قانوني غير مسجل في الحسابات القومية، والآخر يعد غير قانوني وغير مسجل في الحسابات القومية. وله آثار سلبية على المجتمع ومنها تجارة وترويج المخدرات وغسيل الأموال والفساد المالي والإداري. وكذلك انتشار الجريمة المنظمة خاصة في البلدان التي تعاني من تردي الوضع الأمني عن طريق استخدام العنف وسيلة لذلك النشاط المافيات وعصابات الشوارع.
3. استنزاف رؤوس الأموال والعملات الصعبة التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها للاستثمار في خارج القطر. كما يؤدي إلى ارتفاع في التكاليف التي تتحملها الحكومة نتيجة تفشي الجريمة وانعدام الأمن في المجتمع.
4. له آثار اقتصادية منها عدم فاعلية السياسة النقدية وارتفاع التضخم وانخفاض معدل الادخار المحلي للبلد وانخفاض الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي كذلك تشوه المعلومات الإحصائية وعدم دقتها.
5. تبينت نتائج الدراسة من ناحية النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم اقتصاد الضل. وعلاقة عكسية بين حجم اقتصاد الضل" ومعدل البطالة. ومن الناحية القياسية تبين لا وجود لفروق معنوية فيما بينهما وكما يتضح من قيمة معنوية للمعدل التضخم والاقتصاد الخفي وبين معدل البطالة والاقتصاد الخفي.
6. تبين من خلال الاختبارات الاحصائية عدم وجود علاقة أثر للاقتصاد الخفي على معدلات البطالة وعلى معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة.

ثانياً. المقترحات: بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مختلفة. يمكن في ضوئها صياغة المقترحات الآتية:

1. يجب دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق من قبل فرق تخصصية بحثية وعلى الدولة أن توفر كل التسهيلات من أجل دراسة وتشخيص هذه الظاهرة وقياسها واحصائها. لأن الكشف عن هذه الظاهرة وانشطتها وتحديد معالها وحصرها وضبطها تعد خطوة أولى وضرورية للتعامل معاها وبأيجابية.
2. يمكن تقليص عدد العاملين في النشاط الاقتصادي الخفي والحد من خطورته على الاقتصاد الوطني من خلال العمل على رفع مستوى دخول الأفراد مع مراعاة توزيع عادل للثروة.

3. السعي لتثبيت دعائم الاستقرار، السياسي والأمني للبلد لأنه يعد أحد العوامل المؤثرة في حجم النشاط الاقتصادي الخفي حيث كلما كان الوضع الأمني والسياسي للبلد مستقر أدى ذلك إلى تقليص حجم الاقتصاد الخفي.
4. الحد من البطالة، لأنها تعد أحد أسباب الاقتصاد الخفي في العراق، ولأن أولئك الذين يمارسون أنشطة غير رسمية وأولئك الذين ليس لديهم الفرصة للانخراط في الأنشطة الاقتصادية الرسمية يميلون إلى الانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. نظرًا لأنه الاقتصاد غير رسمي ولا يتطلب مؤهلات ولا عمرًا محددًا ولا موافقة رسمية، كما إن الإجراءات بسيطة ومنخفضة التكلفة ومرنة وقابلة للتكيف.
5. تفعيل دور هيئة النزاهة العامة والعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة للحكومة والمجتمع لأنه مرض ينخر جسد المجتمعات ولذلك لا بد من ردعه والحد منه.
6. مكافحة الارهاب وذلك من خلال تشريع قوانين صارمة بعدّها الممول لجريمة غسل الأموال. وكذلك إنزال أشد العقوبات للمتهمين بجريمة غسيل الأموال في التشريعات وعدم اللجوء إلى فرض غرامة بدلاً من عقوبة الحبس أو السجن لأن هذه الجريمة تعد من الجرائم الخطيرة التي تهدد اقتصاد وأمن الدول.
7. وفيما يخص الفساد الاداري يجب متابعة وتشديد الرقابة على الموظفين الحكوميين ومساءلتهم واستجوابهم أمام رؤسائهم عن نتائج أعمالهم وان ويكون هؤلاء الرؤساء هم المسؤولون بدورهم أمام السلطة الأعلى منهم وفقاً للتسلسل الإداري. والعمل على الاصلاح الاجتماعي من خلال العمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين .

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. القرآن الكريم

ب. الرسائل:

1. الموسوي إيهاب علي داود، دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي العراق نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء في العلوم الاقتصادية، 2021. العراق.
https://business.uokerbala.edu.iq/wp
2. الدوري أساور، قاسم ذياب خضر، أثر الفساد المالي والإداري على النمو الاقتصادي في بلدان مختارة (2013-2015) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية، 2018، العراق.
3. القريشي، حاتم كريم البلحاوي، دراسة تحليلية للاقتصاد الظل وأنعاكاسته في بيئة الاقتصاد العراقي، بحث منشور على الإنترنت، لا توجد سنة نشر الرابط https://web.whatsapp.com
4. الراجحي، ياسر علي محمد، دور الاقتصاد الظل في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء في العلوم الاقتصادية، 2021، الرابط
https://uokerbala.edu.iq
5. أحمد، غزوان سالم عطية، الاقتصاد الخفي وأثره على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية، 2021.

6. الجبوري، خلف محمد حمد، أتجاه السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للبلدان عربية مختارة للمدة (1976-2005)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية، 2008.
7. الجبوري، صفاء بدر لطيف، التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في حجم النشاط الاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية، 2013، العراق.
8. العبيدي، حمود نعمان بلال، الفساد المالي والإداري وتأثيره على البيئة الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2005)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت في العلوم الاقتصادية. 2017.العراق.

ج. المجلات العلمية:

1. شيحان، حمد شهاب، اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 5، العدد 10، 2013، الرابط /iasj › https://iasj.net.
2. سلمان، حيان، دراسة تحليلية للاقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2007. الرابط/ https://www.mafhoum.com.
3. عيسى، سعد صالح، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق خلال مدة (2009-2010)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 9، العدد 29، 2013.

د. البحوث المنشورة:

1. المطيري، ليلى حامد، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة الأعمال قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2014. https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/laila_elmetary.docx

ه. الكتب المنشورة:

1. الطائي، حمزة خضر، وراضي، مازن ليلو، الفساد الإداري على الوظيفة العامة. الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015. الرابط https://books4arab.me

و. الدراسات والتقارير:

1_خريسان، باسم علي، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
http://bayancenter.org

2_محمد، أيمن أحمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، 2013. http://library.fes.de

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Schneider, Axel Dreher Friedrich, Corruption and The Shadow Economy an Empiprical Analysis, 2006. https://docs.iza.org ›...PDF